http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1436) السنة السادسة -الاربعاء (18) شباط 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المندوبون في مواقع الأحداث .. وأخلاقيات الإعلام

صفد حسام الساموك

يعد المندوب الصحافي من أهم مصادر المعلومات بالنسبة للصحف في العالم، وقد زادت أهميته بعد أن عملت الصحف في بعض البلدان على إصدار طبعات منفصلة للصحيفة اليومية الواحدة، وبلغ جل دوره اثر عده من العناصر الفاعلة للعملية الإخبارية بشكل عام، ويؤكد الأستاذ فخري كريم في كتابه (الصحيفة – دراسة في أشكال وفنون الكتابة الصحفية): إن المندوبين صاروا في الميدان منتجي الخبر (newsproducers).. ومعلوم إن منتجي الأخبار هم أؤلئك الذين يهمون بأعمال صياغة المعلومات، التي يتكون منها الخبر عن الحدث وصانعيه، في وقت يشير مصطلح صانعي الأخبار (news makers) إلى فاعلي الحدث أنفسهم، وقد يؤسس المندوب وفقا لذلك المنظور لما يمكننا تسميته بـ (حضور كامل بالنيابة عن صحيفته)، التي يمثلها وسط مواقع الأحداث، ويلتقي مع صانعيها بوصفهم مصادر متعددة للمعلومات، وتكون عملية إنتاجه للأخبار أول مقاييس موضوعية الصحيفة التي ينتسب إليها، ومدى التزامها بمعايير الصدق والأمانة الصحافيتين أمام جموع المتلقين، وبالتالي فان العملية الاخبارية بالمجمل هي نتاج تفاعل بين منتج ومصنع للاخبار، تتجه بحسب التفاعل ومساره، نحو السلب او الايجاب.

إن فاعلية المندوبين الصحافيين أخذت طريقها نحو التقدم اللافت بعد أن وفرت لهم الصحف المتطورة تكنولوجيا تبادل المعلومات من الحاسوب الصغير والفاكس المجيب الهاتفي والهاتف اللاسلكي وقارئ الاسطوانات المندمجة والهاتف المتحرك والمايكرو المحمول والمايكرو الإعلامي المتعدد والإذاعة الهاتفية والفاكس المتحرك والمسجل والإذاعة الرقمية، وصارت هذه الإمكانيات متاحة بشكل كبير لمندوبي الصحف المتطورة منذ عقدين خلت.

عناصر خاصة

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في مجال التغطية الصحافية، فان العنصر البشري – المندوب – بقي الحلقة الأساسية في عملية جمع الأخبار ونقلها، ذلك إن خصائصه الفردية هي التي تحدد الطريقة التي يعالج بها موضوع حدث ما، ويقول محمد حسنين هيكل في هذا الصدد: ((إن الصحيفة يجب أن تصل كل يوم إلى قرائها بسبق جديد))، إلا إننا نجد إن سبقا صحفيا متكررا على مدار الإصدار اليومي لا يجب أن تنظره الصحيفة من دون الاعتماد على مصادرها الخاصة، وفي رأسهم المندوب الصحفي، وعدم الاقتصار على المصادر العامة من: وكالات أنباء وإنصات إذاعي أو تلفزيوني وترجمات لصحف ومجلات وانترنت وبيانات صحفية متاحة للجميع.

لقد اخذ نظام الاتصالات الجماهيرية يصبح أكثر فاعلية بمرور الوقت لتحقيق إجماع الرأي في المجتمعات، وتنسيق الأنشطة الجماهيرية، وتعبئة جموع المتلقين في أوقات الخطر والأزمات التي تواجه يومياتهم، فضلا عن بقية الأهداف في المجالات الاجتماعية والإعلامية، وهو ما جعل لمصادر المعلومات في وسائل الاتصال الجماهيري شأنا مهما وذا قيمة متزايدة، توازي تزايد الاهتمام بنظام الاتصالات برمته، ويكون للمندوب الصحافي الناجح مجموعة من المصادر المعلومة التي يتعامل مع معظمها بشكل دوري، وبعضا بشكل غير دوري، منها ما يتطلب منه الحيطة والحذر التامين في أثناء إنتاجه للإخبار، لاحتمال احتواء معلوماتها على مضامين مقصود تمريرها عبره إلى الجمهور من دون أن تثير انتباهه.

وفي كتاب (احذروا الإعلام) لميشيل كولون يُنبه إلى أن بعض المعلومات التي تفيد بتشكيل قصص صحافية ذات أهمية خاصة، قد ترد من خلال ما يعرف بـ (التغذية)، وما يكون من خلال قيام بعض الجهات بتغذية الصحف حد التخمة بالمعلومات، لكي لا يشعروا بحاجة البحث عن المزيد منها من مصادر أخرى، وتتصاعد أهمية ذلك مع اشتعال فتيل الأزمات ونشوب النزاعات والحروب، كما إن هناك أسلوب (التسريب)، والذي غالبا ما تستخدمه المصادر الرسمية مع الصحف، من خلال تعمد تسريب معلومات ما إلى الصحف، كي تتولى نشرها بعناية وإبراز على انه سبق صحافي لها، ويستخدم هذا الأسلوب لتمرير رسائل معينة إلى جهة ما، أو (كبالونات اختبار) لقياس ردود أفعال المتلقين قبل الولوج بإجراء معين، وهو الأسلوب الذي يمكن فيه للجهة التي (سربت) المعلومات عن عمد أن تنفي ما ينسب إليها بكل يسر، في حال تحقيق النشر لردود أفعال عكسية أو غير مرغوب فيها بالنسبة لتلك الجهة، وقد يعود نفيها أو دحضها بما يسئ لموضوعية وصدقية الصحافي وصحيفته بشكل عام.

ومن المصادر الدورية المعلومة للمندوب الصحفي: أقسام العلاقات العامة، و المؤتمرات الصحفية، و الأحاديث الإخبارية، وأجندة الصحفي والتقويم العام اللذان يضمان مواعيد الاجتماعات والجلسات والزيارات المقررة والمواعيد الخاصة بمقابلة بعض المسؤولين والشخصيات المهمة في المجالات المختلفة، فضلا عن التقويم العام بما يحوي من أعياد ومناسبات تاريخية وقومية ودينية والأحداث المتوقعة، والإشاعات التي تفيد في العمل الإخباري من خلال تولي مخبري الصحف تعقبها والوقوف على صدقيتها، وبالتالي إثباتها على شكل خبر مدعوم بالحقائق أو نفيها، إذ تؤشر الإشاعة للمخبر الصحافي العناوين الرئيسية للأحداث والاهتمامات التي توجب تعقبها... ويبرز استخدام الإشاعة في هذا المجال في الصحف والإذاعات السرية وبأوقات معينة وبأسلوب إقناعي خاص، لتحقيق أهداف معينة، وخاصة أثناء الأزمات.

وهناك مصادر أخرى ومنها الأخبار نفسها بما توحي بعض فقراتها أو مضمونها بأخبار متوقعة أو غير متوقعة، وننوه إلى إن المصادفة قد تؤدي دورا في استقاء المخبر لمعلومات عن حدث غير متوقع، ومنه حين انفردت وكالة الاسوشيتد بريس الأمريكية الأنباء بنشر معلومات عن غرق الباخرة البريطانية ((تيتانك)) مساء ١٢ من نيسان عام ١٩١٢، بعد أن حصلت على معلومات الحدث بالمصادفة حينما كان احد عمال اللاسلكي يحرك مفتاح الراديو، الذي كان من المخترعات الحديثة وقتها، فالتقط إشارات طلب النجدة الموجهة من طاقم الباخرة إلى البحرية الأمريكية، فأسرع إلى الوكالة التي بثت نبا غرق ((تيتانك)) إلى جميع صحف العالم.

السحب نحو دوائر الاهتمام

يحرص المندوبون الصحافيون على إنشاء علاقة مودة مع مصادر معلوماتهم المهمة، ويشدد هربرت سترنز الذي عمل بصفة كبير المراسلين في عدد من الصحف الأمريكية على إن: ((كفاءة الصحافي تتوقف أحيانا على اختياره لمصدر معلومات متميز، فالصحفي قد يستفيد عندما تصبح تصريحات المصدر الذي يستمد منه معلوماته موضع اهتمام الآخرين))... ولان وسائل الاتصال الجماهيري هي الشريان الرئيس للاتصال بالجماهير، فقد كان الهدف الأساس لمصادر المعلومات، هو استغلال الصحافة أو استخدامها لتحقيق عدد من الأهداف، وكان الأسلوب الذي استخدمته المصادر للوصول إلى هذه الأهداف: هو الإقناع أو استغلال العلاقات الاجتماعية والشخصية بالمخبرين الصحفيين.

إن تلك الحاجة المتبادلة بين مصادر المعلومات والمندوبين الصحافيين، دفعت الباحثين إلى تشبيه العلاقة القائمة بين الطرفين، بعملية (جر الحبل)، فكل جانب منهما يبحث عن سبل لسحب الآخر إلى دائرة اهتمامه، وتكون على وفق ذلك:

مصادر المعلومات تسعى إلى توجيه الأخبار بالطريقة التي تبرز ما تريده، وتخفي ما لا تريد له أن يظهر.

الصحفي يسعى – بالمقابل– إلى توجيه المصادر بغية الحصول على المعلومات التي تحقق لوسيلته الاتصالية السبق الصحفي، ويخدم من خلالها متلقيها.

ومن هنا فان ((تقييم المندوب الصحافي لمصادر المعلومات أمر مهم، إذ أن المجال الإخباري من الممكن أن يستخدم ببراعة شديدة في خدمة المصدر))، خاصة إن تلك المصادر التي يلتقي بها بشكل مستمر، فينشئ معها علاقة مودة قد تنتج عنها بمرور الزمن تغطية إخبارية غير موضوعية تكاد تغفل كل ما يستحق النقد، فمفتاح التحكم في وسيلة الإعلام هو ببساطة معرفة مصادر المعلومات لما يبحث عنه الصحفي.

وعلى الرغم من هذه الحيطة التي بدأت تصاحب العمل الإخباري بين المخبر الصحفي ومصادر معلوماته، إلا أن دراسة إعلامية أجريت في كاليفورنيا لبحث العلاقة بين الطرفين أكدت نتائجها على ضرورة بقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين المخبرين ومصادرهم.

وتتباين مستويات العلاقة بين المندوبين والمصادر التي يلتقون بها بشكل دوري، وبين تلك المصادر التي يلتقون بها لمرة واحدة، ولتلافي بعض الإخفاقات التي قد تحصل في التعامل الإخباري بالنسبة للحالة الأولى، فقد تلجا بعض المؤسسات الإعلامية إلى نقل مخبريها إلى مصادر إخبارية جديدة على وفق فترات منتظمة، في حين يرى آخرون إن تخصص المخبر الصحفي في مجال معين، من مجالات عمل الصحيفة يمكنه من إتقان عمله وتأديته بكفاءة ودقة، وان هذا التخصص يسمح للمخبر بان يوطد علاقاته بالمسؤولين عن ذلك المجال والمعنيين منهم، وتعزز من فرص حصوله على الأسباق الصحفية، وتعينه على معرفة كل أبعاد الخبر وتفاصيله وملابساته.

ويكون بذلك تأثير مصادر المعلومات بالمندوبين الصحافيين في جوانب أهمها:

إن المخبر يميل إلى أن ينقل لصحيفته أخبارا ترضي مصادره التي ستقدم إليه ثناء فوريا، يمثل بالنسبة إليه جزاءا عاجلا قد يكون أكثر أهمية من موقف (الجمهور الصامت)، الذي قد لا يعرفه.

يتأثر المخبر الصحفي الدائم في مكان معين بالمكان والأشخاص، وقد تنمو بينه وبين مصادره ألفة وتعاطفاً يصلان إلى حد الخلط بين تفهمه لمشاكل هذه المصادر وولائه للمؤسسة الصحفية والجمهور، وهذا ما قد ينتج عنه – مستقبلا – تغطيات إخبارية غير موضوعية.

قيام مصادر المعلومات ذاتها بمحاولات للسيطرة على وسيلة الإعلام واستخدامها لترويج أخبارها، من خلال السيطرة على المخبر وإقناعه بنقل الأخبار الايجابية بالنسبة لمصادر المعلومات، ولتحقيق ذلك فان مصادر المعلومات تقوم بتوزيع الهدايا والجوائز للمخبرين، وتوجه الدعوات لحضور الاحتفالات وتحملها لنفقاتها، وقد يجعل قبول المخبرين الصحفيين لما يفرض عليهم من مصادرهم الإخبارية تابعين لها.. إلا إن هذا لا يعني أن تسوء علاقات المخبرين بالمصادر، وإنما يجب أن تكون العلاقة بين الطرفين متوازنة وصولا إلى تغطيات إخبارية أكثر دقة.

فان من ضمن مهام المخبرين الصحفيين التقرب من مصادر المعلومات، وتوثيق العلاقة معهم كلما أمكن ذلك، شرط أن لا ينضم المخبرون إلى مشاركة هذه المصادر فيما تفعله، ولا بالقيم التي يؤمن بها الأشخاص أو المؤسسات التي يغطي المخبرون أخبارها.

وتأسيسا على ما سبق.. يمكن إجمال التصور النظري للعلاقة بين المخبرين الصحفيين ومصادر معلوماتهم – بشكل عام – في ثلاثة اتجاهات اتفق عدد من الباحثين في شؤون الإعلام والاتصال العربي عليها:

أن يبقى المخبرون مستقلين عن مصادر المعلومات، دون تدخل الطرفين في أداء بعضهما، ويكون تدفق المعلومات هنا أحادي الاتجاه من مصدر المعلومات إلى المخبر.

أن يجد المخبرون والمصادر مجالات للتعاون فيما بينهما، من اجل تحقيق مصالحهم المشتركة، ويعتقد انه النمط الشائع للعلاقة بين الطرفين.

أن تسيطر المصادر على المخبرين أو بالعكس، حيث يقوم احد العنصرين بمحاولة استيعاب الآخر واحتوائه.

ويتوقع المجتمع من وسائل الاتصال الجماهيري أن تغطي الأخبار بشكل موضوعي وان تقيمها بشكل مستقل، وهذا ما يتطلب أن تبقى حرة من أية تأثيرات تفرضها المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وان يبقى المندوبون الصحافيون مستقلين عن الضغوط التي تأتي من مصادر الأخبار ومتحررين منها قدر الإمكان، خاصة إن المجتمع يرى إن المبرر الأساس لوجود الإعلام هو خدمة الجمهور، ونرى إن إصدار كبريات الصحف العراقية لكتيبات إرشاد وتوجيه للعمل الصحافي على وفق سياساتها الإعلامية، بات – الآن – ضرورة في حكم الواجب بالالتزام المهني، لإيضاح آليات العمل المهنية والحرفية المطلوبة من صحفييها العاملين فيها، خاصة إن العمل الصحافي العراقي بدا في خلال السنوات الخمس الأخيرة باستقطاب كفاءات إعلامية جديدة تتفاوت مديات حرفيتها، نظرا لعدم تمكنها من اجتياز الفترات المطلوبة للإعداد والتدريب الصحافيين، ويحتاج البعض منها إلى إيضاح للآليات العمل وفقا لأخلاقيات الإعلام الهادف البناء للمجتمعات، وهو الأسلوب الذي تعتمده كبريات وسائل الإعلام في العالم، ومنها رويتر التي تصدر دليل (Reuters Hand Book – for journalists) لصحافييها سنويا، وصار مصدرا إعلاميا علميا يدرس في الجامعات، واحد أهم مناهج التدريب الإعلامي عبر العالم.

عدسة سعدالله الخالدي

فوز حكومي في نادي القضاة!

حسين عبد الرازق

في مفاجأة غير متوقعة انحازت الجمعية العمومية لنادي قضاة مصر ضد «تيار الاستقلال» في الانتخابات التي تمت يوم الجمعة الماضي لانتخاب رئيس و١٤ عضوا لمجلس إدارة النادي، وتيارا لاستقلال هو التيار الذي فاز في الدورتين السابقتين (٢٠٠٣ و٢٠٠٥)، وحصل المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس النادي في الدورة السابقة على ٣٦٨٠ صوتا من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم وعددهم ٤٧٣٢ بنسبة ٧٦,٧٧٪، كما فازت قائمته كاملة، ولم يكن فوز قائمة هذا التيار دورتين متتاليتين مجرد مصادفة، بل كانت رد فعل طبيعي للضرر الذي أصاب القضاة وناديهم ودفاعهم عن استقلال السلطة القضائية والحريات العامة ونزاهة وحرية الانتخابات التي يفترض الإشراف القضائي عليها، في ظل هيمنة مجالس إدارة خاضعة لإرادة السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل ووزارة الداخلية، خاصة في ظل المجلس الذي رأسه المستشار بهي الدين عبدالله ومجلس المستشارمقبل شاكر رئيس مجلس القضاء الأعلى الحالي.

لقد خاض نادي القضاة خلال السنوات الست السابقة «دورتين» سلسلة من المعارك التي تدخل في صميم مهامه، خاصة الدفاع عن استقلال القضاء بتعديل قانون السلطة القضائية، وتوفير النزاهة والحرية للانتخابات والاستفتاءات العامة التي يشرف عليها القضاة حتى لا يستغل القضاة لإضفاء الشرعية على تزوير الانتخابات، وتوحيد جهات القضاء، وإلغاء القوانين الاستثنائية وحالة الطوارىء المعلنة منذ ٦ أكتوبر/تشرين الاول ١٩٨١(!)، وتوفير المتطلبات المادية والخدمات الضرورية لتحسين الأحوال المعيشية للقضاة بما يكفل توفير الكرامة والاحترام الواجبين للقضاة.

وأنجز القضاة من خلال ناديهم إعداد مشروع قانون السلطة القضائية الذي أقرته الجمعية العمومية لنادي القضاة برئاسة المستشار يحيي رفاعي في ١٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩١، وأعادت الجمعية العمومية تأكيد تمسكها بهذا المشروع بعد تطويره في ١٣ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٠٤ وفي الجمعية التالية في ١٣ مايو ٢٠٠٥ ورفعته للجهات المسؤولة بطلب إصداره، وإصدار قانون استحقاق المعاش ببلوغ سن الستين، وصرف مستحقات الصندوق ببلوغ سن الرابعة والستين، ونجح المجلس في وقف مشروع قانون مجلس الهيئات القضائية الذي أعدته الحكومة، وكذلك مشروع قانون مكافحة الإرهاب.

وتصدى القضاة بقوة وبحكم إلزامهم بالإشراف «الصوري» على الانتخابات العامة للكشف عن التزوير وتدخل السلطة التنفيذية، فطالبوا بأن يكون إشرافهم على العملية الانتخابية كاملا بدءا من إعداد جداول القيد وحتي إعلان النتائج النهائية، وإنشاء إدارة قضائية خاصة تتولى تنفيذ هذا الإشراف، وإزالة الحواجز الأمنية الحديدية التي تقيمها وزارة الداخلية أمام اللجان الانتخابية لمنع الناخبين الحقيقيين من الإدلاء بأصواتهم، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وأن يكون تشكيل اللجان العليا للانتخابات من قضاة الحكم الجالسين فعلا في الدوائر، ومراعاة التقاليد القضائية جميعا في اختيار المنتدبين للإشراف على الانتخابات، وأن ينص صراحة على رئاسة أحد القضاة لكل مركز فرعي من مراكز الاقتراع، وهدد القضاة بعدم الإشراف على انتخابات مجلس الشعب «فقد انتهت مداولاتهم إلى الربط بين أدائهم لواجبهم في الإشراف على الانتخابات وبين الاستجابة لمطالبهم».

وغضب الحكم بشدة من هذه الممارسات التي تنحو للسعي لتحقيق استقلال حقيقي للسلطة القضائية، وتحول ديمقراطي يضمن الحريات العامة وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخاب في انتخابات حرة نزيهة، وإلغاء القوانين والأوضاع والمحاكم الاستثنائية، وإعلان الرأي في القضايا العامة التي تهم الرأي العام، وقرر أن يستولى على نادي القضاة، ليس عن طريق إصدار التشريعات وحل مجلس إدارة النادي كما حدث أعوام ١٩٦٣ و١٩٦٩ و٢٠٠٢، ولكن عن طريق التدخل في الانتخابات.

كانت المنافسة تدور بين تيارين أساسيين، قائمة «استقلال القضاء وكرامته أولا» التي يتصدرها المستشار هشام جنينة رئيس الاستئناف بمحكمة القاهرة وعضو مجلس إدارة النادي لدورات عديدة وسكرتير المجلس في الدورتين السابقتين، وتنبيء هذه القائمة مواصلة تنفيذ البرنامج الذي رسمه مجلس الإدارة في دورتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ برئاسة المستشار زكريا عبدالعزيز الذي ضرب المثل عندما أعلن عدم ترشحه لدورة ثالثة، والقائمة الثانية حملت اسم «قائمة التغيير لصالح القضاة» برئاسة المستشار أحمد الزند رئيس الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة، والذي فاز بعضوية مجلس إدارة النادي مرتين، كان نادي القضاة خلالهما قريبا من الحكومة خلال رئاسة المستشار بهي الدين عبدالله والمستشار مقبل شاكر، وهي القائمة المعارضة لممارسات المجلس السابق والرافضة لاهتمام المجلس بالشأن العام وبتوفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة والتي يقال بإشراف القضاء عليها، والدخول في أي صراع مع السلطة التنفيذية.

وكانت هناك قائمة ثالثة تسمى «قائمة المستقبل» برئاسة المستشار سامي زين الدين رئيس الاستئناف بمحكمة الإسكندرية، وكانت خارج المنافسة وقريبة أيضا من الحكومة.

ومنذ اللحظة الأولى لانعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة يوم الجمعة الماضي ١٣ فبراير/ شباط كان واضحا التدخل الحكومي المبيت، وهو ما لفت نظر المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس النادي غير المرشح في هذه الانتخابات فحذر من هذا التدخل وقال «نثق في وعي القضاة، وأمامهم فرصة اليوم لاختيار من يدافع عنهم ويلبي مطالبهم بعزة وإباء وكرامة».

وتمثل هذا التدخل في عدة مظاهر.

– وجود عدد كبير من رجال الأمن بملابسهم الرسمية وضباط أمن الدولة داخل لجان التصويت وداخل مبنى النادي.

– وجود قيادات وزارة العدل لأول مرة، وقيادات المحاكم الابتدائية في أنحاء البلاد بكثافة، أمثال المستشار أسامة عطاوية مساعد وزير العدل «ممدوح مرعي» الذي خاصم نادي القضاة ورفض اللقاء بمجلس إدارته – حتى لتهنئته بتولي الوزارة – وقاوم إصدار مشروع قانون السلطة القضائية الذي اقترحه المجلس، وأعضاء المكتب الفني للوزارة والتفتيش القضائي.

– قيام وزير العدل والمحامين العامين بإصدار تعليمات إلى وكلاء ومعاوني النيابة العامة بالحضور ومساندة قائمة الحكومة، خاصة وكلاء النيابة حديثي التعيين.

– حضور قضاة الأقاليم ورؤساء المحاكم الابتدائية في رحلات جماعية في وسائل نقل عامة تحت إشراف إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل.

وحضر الجمعية العمومية ما يقرب من ٦٠٠٠ قاض من ١١ ألفا هم أعضاء النادي، وفاز المستشار أحمد الزند برئاسة النادي بحصوله على ٢٤٢١ صوتا مقابل ٢٠٣٧ صوتا للمستشار هشام جنينة، كما فاز ١٠ من قائمة «تيار التغيير» الموالية للحكومة بعضوية المجلس و٤ من تيار الاستقلال، ليدخل نادي القضاة في مرحلة جديدة، وتفقد القوى الديمقراطية معقلا من معاقلها.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com

هكذا نكون أحرارا هكذا نتضامن مع غزة

رياض النعماني

دائما..من هناك..من البعيد..، المقصي..المحجوب،.المحاصر يهب علينا هواء الحرية ،وتأتي رياح والوعي الحاد لتهز طمأنينة سباتنا هنا..كأن قدر هذه البقعة الصغيرة المحاصرة والمغيبة تكون هي الموقظ لأرض العرب الواسعة

هنا نحن دائما في إنتظار الآتي ..المخلص،، حتى لكأن الكسل الفكري صار عملنا وشغلنا الشاغل..،أنظمتنا المتعاقبة والتي لم تأت من صعود لحظة الوعي المنور ،إنما من لحظات الارتكاس التاريخي التي أشتغل الغير على صناعتها وخلقها، وتحقيقها فترات طويلة أنضجت خلالها وهيأت البرامج، والمشاريع ،والشخصيات المناسبة لتنفيذ كل ما أراده هذا الغير

لقد دفع العراقيون –دما، وتنمية ، وإعمارا ومنافي،. وحقائق كبرى – ثمنا لهذه السيرورة ولهذه الأرادات.حتى بدا إنه نوع من الجبرية التاريخية أن يخرج العراقيون من حرب ليدخلوا في أخرى،، ويخرجوا من ظلام ليرتكسوا في ظلام أشد ظلمة وتخلفا ، وردة .

هكذا،..ونفرح –برغم كل هذا الموت والوقت الرديء – لأن فلسطين ما زالت تقاوم ، وفي المشهد اليومي للحياة...تحرض التاريخ على نفسه،..تحول العادي الى خارق وترفع البسيط الى مصاف المستحيل في حركة تعد الوجود بحياة زاخرة ، لا تتوقف...، تدير شؤون قتلها الذي لم يهدأ ساعة، وفي كل الأماكن... (مخيم جنين،رام الله ،بيسان ،أيلول الأسود ، تل الزعتر ، صبرا وشاتيلا ،.غزة .....الى) ..نفرح لأنها ما زالت أحدى عناصر قوتنا وحيويتنا ، وحضور هويتنا ووعينا في ليل العالم البهيم .

فلسطين حريتنا الأبهى

فلسطين التي تقاسم أهلها معنا أيام المحن السود – الايام التي تنكر فيها العالم لنا، وحاصرنا حتى في خطوتنا الواحدة ، وكان يطارد الكائن العراقي ، ويعتقله في كل الجهات ...تقاسم معنا أهل فلسطين المشردين قمصانهم وخبزهم ، وبيوتهم ، ودمهم. ولم يغلقوا نافذة أو أفقا بوجهنا.. وهم بهذا إنما كانوا يعبرون عن الروح الحية للشرق الذي إحتضن الأبعاد .، وفلسطين ليست مجرد ارض أغتصبت.. لان أراضي كثيرة في العالم تعرضت لمثل هذا الأغتصاب ، ولم تثر كل هذا الصراع،والدماء والمخاطر ، والهجرات ، والاصطفافات ، والسلاح ، والحروب ..، إنما هي مركز وجوهر وحقيقة يكتسب التاريخ من خلالها الوجود الحي ، القوي ، المهيمن (وهذا موضوع طويل ، وطويل جدا ليس هنا وفي هذه العجالة والعاطفة مكان إثارته)

فلسطين وضوح لفرط وضوحه أصبح غامضا .. إنها في هذا المستوى سر من أسرار الكون،، الفطرة ولدت هناك.. تجلي الإلهي في الإنساني تحقق لأول مرة هناك ،.. يسوع المخلص ولد هناك ،.. الضوء ، البشائر ، الحرية ، الفرح ، الخلاص من هناك ..

الهزة الكبرى لمسلمات حياتنا اليومية تأتي من هناك .

واليوم يشهر الفنانون العراقيون جدارة وعيهم ، ويعلنون إن وهج البحث عن الأبدي ، الكوني.. الحر الذي لا يموت والذي أرق كلكامش وعموم فكر انسان بلاد ما بين النهرين لم ينطفىء ، ولا يموت .

اليوم –وبعد كل سنوات الحداد هذه – يقف الفنان العراقي الرائع ليقول (إننا ما زلنا نؤمن بأخوة الانسان ، مازلنا بعضا حيويا من جوهر الوحدة الوجودية للبشر ، والكون .. ما زلنا هنا ننتمي للخسارات مهما تكن .. الخسارات الجميلة ذات الميراث الرائع والاقتراحات العظمى للحياة على الحياة ..على الجغرافية والتاريخ الطويل لنواح البشر ،..ما زلنا في تلك القافلة وذاك الفضاء التراجيدي المفتوح نبحث عن نبل الانسان في ذروة إنكساراته وفجيعته وعدالة قضيته.

ما زلنا نمسك بزمام وعينا .. لنقف ونتضامن ونصرخ بوجه العصر الميت ..

اننا مع غزة

معها حتى الموت

معها حتى نكون أحرارا في دنيانا

كما نريد أن نكون.. ولما ينبغي أن نكون)

ولكن هل حرك هذا الموقف الثقافي ضمير السياسي حتى يسترد بعضا من ضميره الذي نريده حرا في دينه ودنياه فينظر الى هناك .. الى البعيد ، الى ذلك الزمهرير ، وذلك العذاب ، وتلك العزلة ، ووحشة التراب والليل ، ذلك الجحيم الارضي الرهيب الذي لا يطاق (والذي صنعته يداه) ..مخيما تائها عن الأرض في الهباء المنثور بين الحدود العراقية السورية والعراقية الاردنية يبعثر فيه الفلسطينيون ويتركون نهبا لمآس وعذابات ومواجع مرعبة ..رهيبة – يعيشون من جديد أحداث روايةً الساعة الخامسة والعشرين – لا لسبب الاّ لأنهم بشر أحبوا البشر والحقيقة .. وأحبوا العراق البلاد التي ولدوا فيها ولا يتقنون إلا ملح لهجتها ونكهة نخيلها . النكهة التي عشقوها حتى الفناء .

أليس هؤلاء بشرا ؟.. أليسوا عربا ؟

أليسوا من دينكم ؟

الا تكفي محنتهم وبؤس خيامهم أن تثير فيكم ذرة من حنين ومن طاقة انسانية تحرضكم على التضامن والاخوة لكي يستعيدهم العراق الذي ولدوا على ترابه ومائه

ان بعضا من إنسانية العراق وعروبته وشرفه تكمن في هذا الفعل الكبير والمشروع

ان نخلص هؤلاء الناس من غربتهم الدامية وجحيمهم الارضي الرهيب

ان نعيدهم بيننا الى بيوتهم وشوارعهم وأخوانهم.....هكذا نكون بشرا

هكذا نكون أحرارا

هكذا نتضامن مع غزة